



مداد

مركز دمشق للأبحاث والدراسات

صدوع الجزيرة في تحديات وتحولات المسألة الكردية في سورية

د. عقيل سعيد محفوض

مركز دمشق للأبحاث والدراسات

مداد



ملخص تنفيذي

تتناول الدراسة تحديات وتحولات المسألة الكردية في سورية، من خلال تحليل العلاقات بين دمشق و"كردها"، والتساؤل عن طبيعة التجاذبات بينهما قبل الأزمة وخلالها، ولماذا لم تتمكن ديناميات العلاقة من الاستمرار، وتعرّضها لأزمات وحضّات متتالية، والبحث عن العوامل التي دعت الطرفين للتعاون خلال الأزمة، وتحديد دينامية التفاعل، ثم المفاضلة، بين الكرد وكل من روسيا والولايات المتحدة، ولماذا مالت الفواعل الكردية للأخيرة، وهل إن الدافع وراء الأزمة هو بحث تلك الفواعل عن "جغرافيا مؤسّسة"، وكيف أثر منطق "الفرصة السانحة – المخاطر الماثلة" في موقف الكرد من الحدث السوري؟

تتألف الدراسة من مقدمة وثمانية محاور، أولاً: حول الجزيرة، وثانياً: كرد سورية والأزمة، وثالثاً: لماذا دعمت دمشق الكرد (حزب الاتحاد الديمقراطي)؟ ورابعاً: المفاضلة الكردية، وخامساً: البحث عن "جغرافيا مؤسّسة"؟ وسادساً: الإرادة الأمريكية، وسابعاً: "الفرصة السانحة – المخاطر الماثلة"، وثامناً: الإشارات والتنبيهات، وأخيراً خاتمة.

تخلّص الدراسة إلى أن التوافقات بين دمشق وكردها قامت على ما عدّته دمشق علاقة "ابتزاز" متزايدة، ووصلت – من جانب بعض الفواعل الكردية – إلى استنفاد المكاسب، خاصة بعد انفتاح تلك الفواعل على روسيا والولايات المتحدة، وميلهم المتزايد للأخيرة، وأن هذه ربما هي التي دفعت تلك الفواعل للانقلاب على تفاهماتها مع دمشق، وإحداث تغيير أو فوضى في طبيعة المشهد "شرق الفرات"، وإحداث خضّة في علاقة الكرد بروسيا.

وأنّ الأسئلة التي لم تطرح كما يجب حتى الآن، هي: هل كان للقوات الكردية المعروفة بـ "وحدات حماية الشعب" أن تنجح في مواجهة "داعش"، من دون دعم الحكومة السورية؟ وهل تُواصل دمشق تفاعلاتها مع الكرد، حتى وهم في طريقهم إلى واشنطن؟ وهل كانت روسيا وإيران ستقيمان علاقات مباشرة وقوية مع الفواعل الكردية لولا أن قبلت دمشق ذلك أو تفهّمته، وربما شجّعت عليه؟

وأن من المهم لسورية أن تتمكن من "إجهاض" المساعي لتوظيف "الورقة الكردية" ضدها وضد كردها أنفسهم. خاصة أن ثمة شكوكاً متزايدة في مدى ارتباط "حزب الاتحاد الديمقراطي"



وفواعله الرئيسة بالولايات المتحدة (حليفة خصمهم الرئيس في تركيا) ومخاوف من تعزيز الصور والمدارك النمطية لدى شريحة من السوريين من أن الكرد هم تكوين انفصالي.

لعبت مدارك وتقديرات الكرد حول الأزمة السورية دوراً كبيراً في سياساتهم، ذلك أن الشعور بأن الأزمة قد تفضي إلى تقسيم سورية، ربما عزز من النزعة الجغرافية والكيانية لديهم، وإذا لم يحصل التقسيم، فإن اتساع نطاق السيطرة، يعطيهم ميزة أو وزناً نسبياً أكبر، في مفاوضات التسوية وإعادة بناء الدولة في سورية.

برزت جغرافيتان، الأولى لـ "التأسيس" وهي جغرافيا كردية أو ذات أكتية كردية، تتمثل بمناطق "كانتونات" القامشلي، عفرين، عين العرب، والثانية لـ "التمكين" وهي جغرافيا سورية بقيادة كردية، وقد أعلن الكرد ضم مناطق "تل أبيض" لسيطرتهم، وأعلنوا مراراً أنهم سوف يضمون أي مناطق يسيطرون عليها إلى "الفدرالية".

لكن، تكمن المفارقة في أنّ الولايات المتحدة التي دعمت القوات الكردية في الحسكة، هي نفسها التي دعمت هجوم الجيش التركي ضد القوات الكردية في جرابلس ومناطق مختلفة "غرب الفرات". وثمة مفارقة أخرى ذات صلة أيضاً، تستبين في فهم أنّ القوات الكردية "أخرجت" تنظيم "داعش" من منبج تحت غطاء طيران التحالف، ثم جاء تدخل الجيش التركي إلى جرابلس تحت غطاء طيران التحالف نفسه.

تنطوي "الورقة الكردية" -من منظور دمشق- على مخاطر كثيرة، سبق أن تمت الإشارة إلى العديد منها، ولو أن الهاجس الرئيس يتمثل بأن يكون ذلك جزءاً مما يسمى الخطة (ب) أو (ج) إلخ... لكن على المقلب الكردي هذه المرة، وتمهيداً لإقامة وجود عسكري دائم "شرق الفرات"، مقابل الوجود الروسي "غرب الفرات"، ولن يكون سهلاً تغيير ذلك، إذ ستكون له تداعيات خطيرة على مستقبل البلد. وقد تريد الولايات المتحدة فعلاً المضي بالكرد بوصفهم "قوة بديلة" لمواجهة دمشق. وهذا احتمال لا تظهر الكثير من المؤشرات عليه، لكن ذلك لا يقلل من احتماليته.

تغيرت تقديرات الحدث السوري، وتغيرت معها تفاعلات وعلاقات مختلف الأطراف والفواعل، ولو أن العلاقات بين دمشق وكردها، أو بين الكرد ودمشق، بقيت على حالها، لكانت الاستثناء شبه الوحيد في الأزمة السورية. وكل علاقة مديدة ومعقدة، معرضة لاختلالات وصدوع، كبيرة كانت أم صغيرة، ولا يبدو أن العلاقة بين دمشق وكردها استثناء.



كلمات مفتاحية

الأزمة السورية – الجزيرة السورية – المسألة الكردية – حزب الاتحاد الديمقراطي –
وحدات حماية الشعب – قوات سورية الديمقراطية.



المحتويات

2.....	ملخص تنفيذي
6.....	مقدمة
9.....	أولاً- حول منطقة الجزيرة
16.....	ثانياً- كرد سورية والأزمة
20.....	ثالثاً- لماذا دعمت دمشق الكرد (حزب الاتحاد الديمقراطي)؟
22.....	رابعاً- المفاضلة الكردية
24.....	خامساً- البحث عن "جغرافيا مؤسّسة"؟
28.....	سادساً- الإرادة الأمريكية
30.....	سابعاً- الفرصة السانحة – المخاطر الماثلة
32.....	ثامناً- الإشارات والتنبيهات
36.....	خاتمة
38.....	المراجع



مقدمة

شهدت العلاقات بين دمشق وكردها في شهر آب/أغسطس 2016 تحولات عاصفة، إذ سيطرت القوات التابعة لـ "حزب الاتحاد الديمقراطي"، إثر هجمات متكررة ضد الجيش ومراكز الإدارة الحكومية على معظم محافظة الحسكة السورية، وهذا يعني أنها باتت تسيطر على جزء كبير من الجغرافيا السورية "شرق الفرات"، مُهيمَةً بذلك توافقات وتفاهات عديدة بينها وبين الحكومة السورية، ومعلنةً مرحلة جديدة من الصراع ليس فقط على مستوى العلاقة بين دمشق و"كردها"، وإنما على مستوى الحدث السوري بكل تداخلاته الإقليمية والدولية، أيضاً.

تتألف الدراسة من مقدمة وثمانية محاور، أولاً: حول الجزيرة، وثانياً: كرد سورية والأزمة، وثالثاً: لماذا دعمت دمشق الكرد (حزب الاتحاد الديمقراطي)؟ ورابعاً: المفاضلة الكردية، وخامساً: البحث عن "جغرافيا مؤسّسة"؟ وسادساً: الإرادة الأمريكية، وسابعاً: "الفرصة السانحة - المخاطر الماثلة"، وثامناً: الإشارات والتنبيهات، وأخيراً خاتمة.

تتناول الدراسة تحديات وتحولات المسألة الكردية في سورية، من خلال تحليل العلاقات بين دمشق وكردها، والتساؤل عن طبيعة التجاذبات بينهما قبل الأزمة وخلالها، ولماذا لم تتمكن ديناميات العلاقة من الاستمرار، وتعرضها لصدوع وحَصَّات متتالية، والبحث عن العوامل التي دعت الطرفين للتعاون خلال الأزمة، وماهي دينامية التفاعل، ثم المفاضلة، بين الكرد وكل من روسيا والولايات المتحدة، ولماذا مالت الفواعل الكردية للأخيرة، وهل كان الدافع وراء الأزمة هو بحث الفواعل الكردية عن "جغرافيا مؤسّسة"، وكيف أثر منطق "الفرصة السانحة - المخاطر الماثلة" في موقف الكرد من الحدث السوري، وما هي الاستخلاصات أو الإشارات والتنبيهات الناجمة عن قراءة الحدث؟

مثّلت العلاقة بين دمشق وكردها واحدة من القضايا "الملتبسة" في الأزمة السورية، حتى أنّ سوريين كثيراً "اكتشفوا" فجأة وجود "مسألة كردية" في بلدهم، وعندما برزت المسألة إثر أحداث مباراة كرة القدم في العام 2004، كان ثمة منذئذٍ تقديرات وتأويلات نمطية متناقضة، بين كرد سورية وعربها، الحكومة والمعارضة، ومختلف اتجاهات الرأي فيها. ومن مفارقات تلك التقديرات، أن الملف برز إثر إخفاق السياسات العامة في التعاطي مع الموضوع الكردي بعد تغيير إدارته من المؤسسة الأمنية إلى المؤسسة الحكومية (أو الحزبية).



كان لدمشق وكردها اعتبارات وإكراهات عديدة ومركبة، حكمت طبيعة تفاعلهما البينية منذ آذار/مارس 2011، ومنها ما هو قبل ذلك. وقد كشفت الأزمة عن مستوى نشط من البراغمية السياسية لدى الطرفين، إلى جانب الاعتبار العميق لرهانات وإمكانات واحتمالات ردود فعل كل منهما، وردود فعل الأطراف الأخرى في الحدث السوري، والرغبة في "تحييد" عوامل الصدام لصالح عوامل "التوافق الموضوعي" المؤطّر بتفاهمات ملتبسة أدت إلى نمط من "السيطرة المتداخلة" أو "المتوازنة" في أجزاء هامة من الجغرافيا السورية، خاصة المنطقة الشرقية.

إنّ السؤال الرئيس للورقة هو: لماذا انقلبت العلاقة بين الكرد ودمشق؟ على اعتبار أن الفواعل الكردية مالت لـ "نقض" أو "تجاوز" التفاهمات التي حكمتها، من خلال السعي للسيطرة المنفردة على الجغرافيا، والتضييق على الجيش والمؤسسة العسكرية والتشكيلات العسكرية ذات الصلة، وكذلك التضييق على جهاز الإدارة العامة والمؤسسات الحكومية، وصولاً إلى محاولة إبعادها.

وقد اتسمت العلاقات قبل ذلك بـ "التوجس المتبادل"، ثم تطوّر الأمر إلى "التوافق الموضوعي" حيال مصادر التهديد المتزايد، بفعل الحدث السوري، ثم الضغوط للحصول على مكاسب مادية ومعنوية، وصولاً إلى ما عدّته دمشق علاقة "ابتزاز" سياسي وعسكري وجغرافي، خاصة أن القوات الكردية، كانت تطلب أنواعاً من الأسلحة المتوسطة والثقيلة، ليس من دمشق فقط، وإنما من روسيا، وربما إيران وحزب الله، وكانت طلباتها مستجابة.

وهكذا فقد كان التوافق بين دمشق وكردها مدفوعاً باعتبارات مختلفة، وقراءاتهما للحدث تتقارب أو تتباعد بين فترة وأخرى، بين توافق تام وصدام دام. وأما لماذا دعمت دمشق الكرد، و"تحملت" الاندفاع الكردية ذات الطابع الكيانى الجهوي والإثني، و"سكتت" عن إعلان "الإدارة الذاتية" ثم "الفدرالية"، وربما "تفهمت" بعض الشيء اندفاعها في مشروع أمريكي معادٍ لها؟ فإن ذلك يتطلب الحديث -بالمقابل- عن الأسباب التي جعلت الكرد يحافظون على وجود -ولو أنه أصبح فيما بعد رمزياً- لمؤسسات الدولة المركزية أيضاً، ومنها الجيش والمؤسسات الأمنية وغير ذلك من المؤسسات السيادية. وهذا من الشواغل الرئيسة للورقة، بالإضافة إلى مسألة العلاقة بين الكرد وكل من موسكو وواشنطن (ودول أخرى)، والمفاضلة التي أجروها بينهما، وكيف أنهم مالوا تدريجياً للولايات المتحدة مبتعدين، ربما بشكل متعجل وغير مدروس، عن روسيا.



تُقدّر الدراسة أن التفاهمات بين الكرد ودمشق بدت كما لو أنها "منتهمية الصلاحية"، وثمة رهانات وصعوبات يصعب معها تجديدها، لأن فجوة المدارك والمواقف والرهانات أصبحت كبيرة، والمطالب الكردية مرتفعة، وعلاقة "الابتزاز" استنفدت ووصلت إلى نهايتها القصوى. ولو نُظِرَ إلى الموضوع، من منظار الكرد أو دمشق فحسب، لما أمكن تفسير ما جرى، ولعل مدخل التفسير الرئيس اليوم هو "العامل الأمريكي"، وكيف أن تقدير الأمور وإغواء العلاقة مع واشنطن، دفعا بقيادات كردية نافذة ومُقرّرة لرهان على الولايات المتحدة، وبلغ الحماس بها أن قطعت مع دمشق أو كادت، وعرضت علاقاتها مع روسيا لـ "إجهاد" شديد وصل حدّ التهديد الروسي بالقطيعة.

وجدت الفواعل الكردية أن "الفرصة سانحة" لتحقيق تقدّم في مشروعها الكياني، من خلال السيطرة على "جغرافيا مؤسسة" في المنطقة الشرقية، وأن قوّات الفرصة يُرجّح تحول اللحظة الراهنة إلى مخاطر وتهديدات ماثلة أو وشيكة، خاصةً مع استشعار القيادات الكردية بمخاطر تحول راهن أو محتمل في المشهد الإقليمي (والدولي) وبرز مؤشرات على "تفاهمات" بين روسيا وإيران من جهة وتركيا من جهة أخرى، وحديث متواتر عن "تراسل" بين دمشق وأنقرة، وأن ثمة مستوى مرتفعاً من الاعتمادية الأمريكية على الكرد، وأن واشنطن غير مستعدة للتفريط بالورقة الكردية.



أولاً- حول منطقة الجزيرة

كان إقليم الجزيرة من الأقاليم الرئيسية في المنطقة، من حيث أنه جزء من المجال الحضري والجغرافي والتاريخي، المعروف تاريخياً باسم "ميزوبوتاميا"، وبلاد ما بين النهرين. وقد أطلق عليه السريان اسم "سوريا بريتا" أي "سورية الخارجية"، وأما "سوريا جويتا" فيحيل إلى ما يعرف بـ "بلاد الشام"¹.

وتتسم منطقة الجزيرة بكونها إقليماً هامشياً، سياسياً واجتماعياً وثقافياً، في الإطار الدولي الحديث والمعاصر للشرق الأوسط ما بعد "سايكس-بيكو": أما من حيث الموارد الزراعية (القمح والقطن، إلخ.) والأحفورية (النفط والغاز)، فهي غنية. والحقيقة أنّ هامشية هذا الإقليم كانت نتيجة أوضاع تاريخية وجغرافية، وقد يكون ثمة عوامل تخص التكوين الاجتماعي والثقافي والإثني إلخ... لم تمكنه من تشكيل مركز حضري أو مديني كبير ولا حيز استقطاب وتركيز للنشاط البشري.

والواقع أن أنماط القيم السائدة في المنطقة وغيرها، حافظت خلال عدة عقود على ذهنية هامشية أو طرفية أو استتباعية، فهي تتجه إلى المراكز السياسية والعسكرية والسلطانية وغيرها في بغداد والموصل أو في حلب ودمشق، أو في ديار بكر واسطنبول، أو حتى أصفهان وتبريز (إلخ...). وهو ما ينسحب على الزمان الراهن.

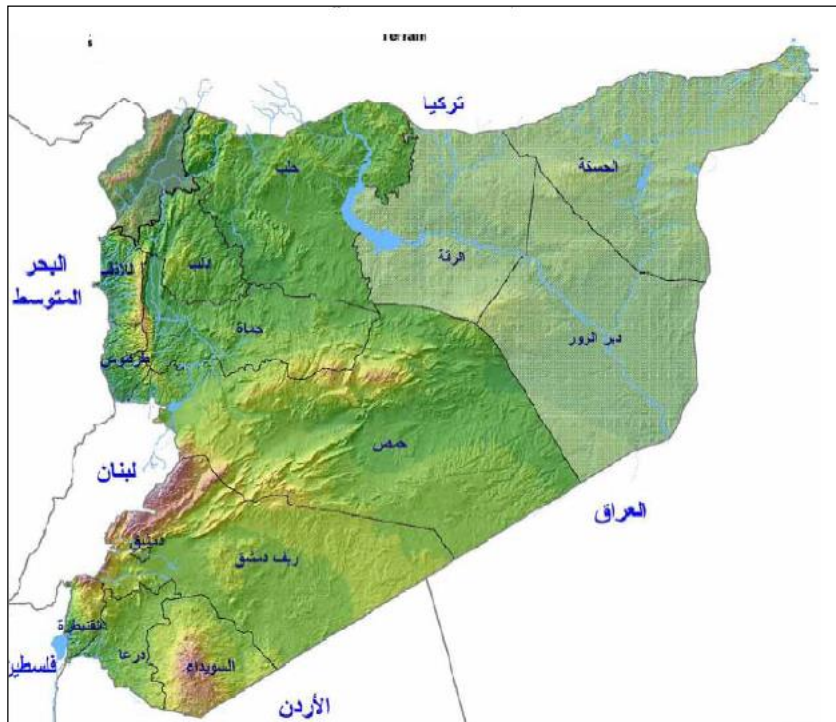
ومن المهم إيراد بعض المؤشرات والمحددات الإطارية لمنطقة الجزيرة، من حيث الجغرافيا والسكان والاقتصاد والتكوينات الإثنية والدينية إلخ... ولو أن ثمة عوامل وديناميات أخرى كان لها تأثير متفاوت في طبيعة السياسات والتفاعلات في تلك المنطقة، وبينها وبين مراكز الفعل والتأثير في دمشق وبغداد وأربيل وأنقرة وديار بكر، وربما الرياض وموسكو وواشنطن وغيرها. وهذا يتطلب المزيد من التقصي والتدقيق.

¹ جمال باروت، التكون التاريخي الحديث للجزيرة السورية: أسئلة وإشكاليات التحول من البدونة إلى العمران الحضري (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 37.

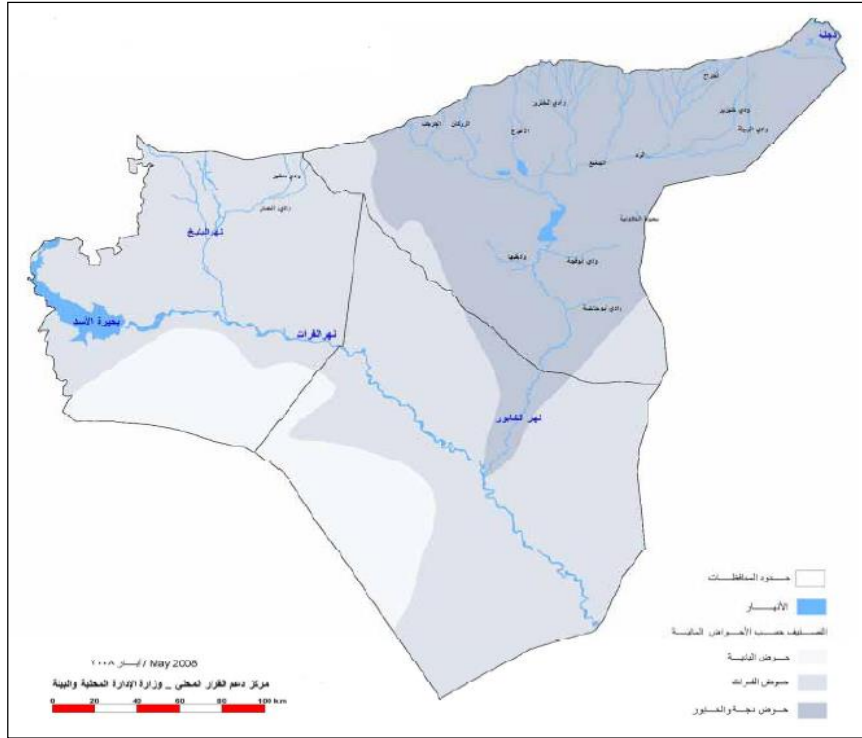
الجغرافيا

تشمل المنطقة الشرقية في سورية تحديدين رئيسيين، الأول جغرافي ويضم المناطق السورية من أقصى الشرق حتى أطراف الفرات غرباً، والثاني إداري ويضم محافظات الحسكة والرقعة ودير الزور، وهو الأوسع نطاقاً، لكنه يعطي محافظة حلب قطاعاً جغرافياً إلى الشرق من مجرى نهر الفرات. وأحياناً يقتصر التحديد على محافظة الحسكة ومناطق شمال الرقة القريبة من الحدود مع تركيا، وجنوب دير الزور أو جنوب الخابور القريبة من الحدود مع العراق، وهذا تحديد يحاول أن يركز على "معطى كردي" في المقام الأول، بكيفية تحاكي وضعاً جغرافياً وإثنية في شمال العراق وجنوب شرق تركيا. وتبلغ مساحة المنطقة الشرقية (7602) هكتاراً أي ما نسبته (41) % من المساحة الراهنة لسورية.

تتنازع تلك الجغرافيا اتجاهات هوية وسياسات مختلفة، ذلك أن الفواعل الكردية تُعدُّ تلك الجغرافيا أو أجزاء منها بوصفها "كردستان الغربية" أو "روج آفا"، لكنها تُنشُدُ سياسياً (وربعياً) إلى "أربيل" أو "جبال قنديل". فيما برزت لدى التكوينات القبلية العربية هناك اتجاهات وشائج وريعية وحتى سياسية نحو بغداد، وحتى نحو الرياض. وأما الأرمن والسريان، وحتى شرائح متزايدة من الكرد، فكانت تيمم وجهها شطر المهاجر، خاصةً في أوروبا.



التقسيمات الإدارية (المحافظات) في سورية، وتظهر الفروق بين الحدود الإدارية والحدود الجغرافية للمنطقة الشرقية.



المنطقة الشرقية في تحديدها الإداري (المحافظات).

السكان

ظلت المنطقة حيزاً جغرافياً قليل السكان، ومجالاً للحل والترحال والعبور للقبائل الرعوية، حتى بدايات القرن العشرين، حين شهدت المنطقة استقراراً نسبياً لعدد من القبائل العربية والكردية فيها، إضافة إلى هجرة وتوطن مجموعات من الشركس والشيشان، التي هاجرت من منطقة القفقاس عام (1864) وما بعده. وقد تدفق إلى الإقليم المهاجرون والهاربون من الأراضي السورية التي ضُمت إلى تركيا، منذ العام (1920)، وهم من العرب والسريان والكرد والأرمن، بل هاجر تركمان وأتراك من سكان مناطق ديار بكر وماردين وأورفا وغيرها، واستقر في المنطقة كلدان وأشوريون قدموا من العراق بين عامي (1933 – 1936).

قدر عدد سكان المنطقة (550) ألف نسمة عام (1956)، وأصبح حوالي (3,3) مليون نسمة عام (2009)، وبلغ (4,1) مليوناً عام (2010)، وفق سجلات الأحوال المدنية في (1-1-2010)،



يشكلون ما نسبته (17,4) % من السكان أي بكثافة قريبة من (39,6) نسمة للكيلومتر المربع.² ويتركز معظم السكان في (4) مدن أو مراكز مدنية هي: الحسكة والرقعة ودير الزور والقامشلي.

لم تتمكن منطقة الجزيرة من أن تكون جاذبة للسكان لفترة طويلة، فقد بدأت اتجاهات للهجرة إلى المراكز المدنية الكبيرة مثل حلب ودمشق، يقابل ذلك هجرات متزايدة للأرمن والسريان وغيرهم، كما حدثت موجة كبيرة نسبياً من الهجرة لدى العرب والكردي إلى مناطق سورية الأخرى أو إلى الخارج، الأمر الذي أدى إلى تغييرات ديمغرافية كبيرة نسبياً، وكذلك الحال بالنسبة للبنية الإثنوغرافية، إذ تراجع عدد السريان والأرمن، وإلى حد ما العرب، مقابل تراجع أقل أو إعادة تمركز للكردي في مواقع مختلفة من المنطقة.

الاقتصاد

تُعدُّ المنطقة الشرقية المنطقة الأولى في اقتصاديات الزراعة والطاقة في سورية، وتنتج (57) % من إجمالي إنتاج القمح، و(69) % من إجمالي إنتاج القطن، و(33) % من إجمالي إنتاج الشوندر السكري. وفيها (37) % من إجمالي قطع الماشية الموجودة في سورية، وتنتج (34) % من إجمالي إنتاج الصوف و(21) % من إجمالي إنتاج الحليب. وتشكل مواردها المائية (58) % من إجمالي الموارد المائية في سورية، إضافة إلى كونها المنتج الرئيس للنفط والغاز. انظر مؤشرات مختارة حول استعمال الأراضي في المنطقة عام (2009) في الجدول رقم (1).

تتسم اقتصاديات المنطقة الشرقية - حتى قبل الأزمة السورية - بأنها اقتصاديات مأزومة، بسبب تضافر مجموعة من العوامل والفواعل التي أدت إلى إجهاد اقتصادي وتنموي ومعاشي شديد الوطأة، فمن الجفاف إلى ضعف الموارد البشرية، إلى إخفاق السياسات الحكومية، إلى أنماط القيم الثقافية والاقتصادية، إلخ... وهذا على أية حال جعل المنطقة هشّة وضعيفة، من حيث مستويات التنمية البشرية.

وينسحب ذلك على وضع الاستثمارات الكبيرة والمتوسطة، في المشروعات الصناعية والصناعات الزراعية والسياحة، إلخ...، ذلك أن بُعد المنطقة عن المراكز المدنية والحوضر الاقتصادية والسياسية الكبرى جعلها - مع عوامل أخرى عديدة - منطقة غير جاذبة لاستثمارات

² انظر: محمد جمال باروت (المؤلف الرئيسي)، التقرير الوطني الاستراتيجي الأول، مشروع سورية 2025، المحور السكاني والمجالي، (دمشق: هيئة تخطيط الدولة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2007)، ص 408. وتعتمد الدراسة في العديد من الإشارات والمعطيات حول المنطقة الشرقية إلى هذا التقرير.



نوعية، ما عدا القطاعات النفطية والتحويلية التي تعد الدولة مسؤولة عنها، والتي أدت إلى تكوين أنماط من العمل والسكن والاستهلاك في مناطق قريبة منها على العموم، ولا يبدو أن تأثيراتها عمت أو شملت المنطقة ككل.

المحافظة	أراضي قابلة للزراعة			أراضي غير قابلة للزراعة				مجموع المساحة	مروج ومراعٍ	حراج	مجموع			
	أراضي مستثمرة		سبات	المجموع	غير مستثمرة	المجموع	أبنية ومرافق عامة					أنهار وبحيرات	أراضي أخرى صخرية ورملية	
	أراضي مزروعة فعلاً	المجموع												
	سقي	بعل	المجموع											
دير الزور	134	28	162	43	205	8	213	27	9	1165	1201	1883	9	3306
الحسكة	313	778	1091	461	1552	5	1557	84	21	40	145	538	93	2333
الرقبة	170	179	349	443	792	6	798	65	67	33	165	982	16	1961
المنطقة الشرقية	617	985	1602	947	2549	19	2568	176	97	1238	1511	3403	118	7600
المجموع سورية	1238	3101	4339	1325	5664	348	6012	693	154	2834	3681	8244	581	18518

جدول (1): استعمالات الأراضي في المنطقة الشرقية عام 2009 (ألف هكتار)

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية 2010

البناء الإثني

إنَّ التكوين الإثني للمنطقة الشرقية شبيه جداً بالتكوين الإثني للمناطق القريبة من الدول المجاورة، مثل: تركيا والعراق وإيران، وهذا نتيجة القرب الجغرافي والتداخل التاريخي والثقافي. ويشكل الكرد عنواناً نشطاً نسبياً للبناء الإثني، نظراً لانخراطهم المتواتر في مطالبات سياسية على أساس الهوية الإثنية، ومنهم من يزيد على ذلك بمطالب سياسية قومية، انطلاقاً من إيديولوجيا قوموية تدور حول "وطن قومي" فيما يعرف بـ "كردستان".

وثمة أوجه أخرى للبناء الإثني، نشطة هي الأخرى، لكن من خلال "انسحاب" متواتر من المنطقة، من خلال الهجرة المديدة أو الدائمة إلى بلاد الاغتراب، وهؤلاء هم من السريان والأشوريين



والأرمن. وهذا نوع من الاستنزاف المجهد لهوية وطبيعة وتاريخية المنطقة، ويكاد يخلها لصالح نمط من التفاعل الاستقطابي الإثني بين العرب والكرد، فيما يزيد التكوينات الأخرى هامشية.

والواقع أن البناء الإثني ملتبس وغامض، لأسباب عديدة، منها عدم اليقين النسبي، تجاه التكوينات الإثنية والحجوم والأوزان النسبية، العددية والثقافية والتاريخية والحضارية والسياسية، إلخ...، والمواقف البينية والمنافسات الحاصلة، إلخ...، ذلك أنه لا توجد دراسات ميدانية تغطي هذا الجانب من الموضوع، كما أن المصادر الأخرى عادة ما تتأثر بدوافع المدافعة والتضخيم من شأن أصحابها مقابل التقليل من شأن "الأخرين".

وهذا يعكس نوعاً من المنافسة والصراع حول الهوية والتكوين الإثني والثقافي للمنطقة،³ أو لأجزاء منها، لأن في المنطقة ميولاً أكثر وضوحاً للتشكل الإثني والعرقى والديني، وهذا يفسر كيف يميل مختلف الانتماءات والهويات الفرعية للتجمع في مناطق محددة، أو للتركز في أحياء ومناطق سكنية ضمن المدن أو المراكز الحضرية، ولتطوير أنماط من الاتصال الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، في إطار "صنع" أو "إدارة" هوية معينة أو الحفاظ على مدارك هوية سابقة. ومن ثم فإن المنطقة الشرقية تتشكل في شبكة من الجزر الإثنية التي تتخذ أحياناً استقطابات متفاوته، لا تقتصر فقط على القومية واللغة، وإنما تتعدى ذلك إلى التكوين الديني والمذهبي، والمصالح الاقتصادية، والعصائب القبلية والعشائرية، إلخ...

تمثل نسب وتقديرات التكوينات الإثنية والدينية في سورية والمنطقة مسألة إشكالية، وثمة مثلاً تقديرات مختلفة حول نسبة الكرد من سكان منطقة الجزيرة وسورية عموماً، انظر الجدول رقم (2)، وعادةً ما يميل الكرد لتعظيم النسبة، فيما يميل غيرهم للتقليل منها، علماً أن الطرفين لا يملكان معلومات دقيقة، بما في ذلك تقديرات الباحثين والكتاب حول المسألة الإثنية أو الكرد في المنطقة، وكذلك الحال مع تقديرات الأمم المتحدة، ومنها تلك التي أعلنها المبعوث الدولي إلى سورية دي مستورا، قائلاً: "الأكراد يمثلون خمسة بالمئة على الأقل من الشعب السوري". (30-6-2016). وأثارت اعتراضات لدى الفواعل الكردية. ولن نذهب بعيداً في هذه المسألة التي تتطلب المزيد من التدقيق والتقصي.

³ انظر مثلاً: عقيل سعيد محفوض، جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2008).



مناطق التركيز السكاني	النسبة (%) من إجمالي السكان	العدد التقريبي	الجماعة الإثنية
-	64,3	13 (م)	السنة
المنطقة الساحلية، حمص، حماه، دمشق	11,6	2.34 (م)	العلويون
جبل العرب، دمشق	3	600 (ف)	الدروز
حماه، اللاذقية	0,8	172 (ف)	الإسماعيليون
حلب، حمص	0,4	86 (ف)	الشيعة الإثني عشرية
دمشق، حلب، حوران	4,2	860 (ف)	روم أرثوذكس (يونان أرثوذكس)
الجزيرة، حمص، حلب	1,3	268 (ف)	روم كاثوليك (يونان كاثوليك)
حلب، دمشق، الجزيرة	1,3	268 (ف)	سوريون أرثوذكس
اللاذقية، حلب	0,5	108 (ف)	سوريون كاثوليك
اللاذقية، حلب، حمص	0,4	86 (ف)	موارنة
الجزيرة، حلب، اللاذقية	0,4	74 (ف)	بروتستانت
-	0,7	140 (ف)	كلدان ولاتين ونساطرة
الجزيرة، حلب	7	1,4 (م)	مسلمون سنة
حلب، دمشق، الجزيرة	0,5	750 (ف)	مسيحيون أرثوذكس وكاثوليك
حلب، دمشق، الجزيرة	0,5	108 (ف)	يزيديون ويهود
	100	20,26 (م)	المجموع

الجدول (2): الخريطة الإثنية في أوائل التسعينيات، سورية.

عقيل سعيد محفوظ، سورية وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009)، ص 103.

ملاحظة: تم احتساب عدد السكان على أساس أنه تضاعف منذ تقديرات الأساس لـ سعد الدين إبراهيم في ثمانينيات القرن العشرين. ولا توجد دراسات دقيقة حول هذا الموضوع. انظر التقديرات الأساس في: سعد الدين إبراهيم، الملل والنحل والأعراق: هموم الأقليات في الوطن العربي (القاهرة: مركز ابن خلدون، ط2، 1994)، ص 99. ويجب التنبيه إلى أن مناطق التركيز السكاني للتكوينات الإثنية هي مؤشرات عامة، ويمكن عدّ مدينة حمص مثلاً من مناطق التركيز للروم الأرثوذكس (وادي النضارة) وللسريان الأورثوذكس (صدد، زيدل، القريتين...)، وثمة تركيز للكرد في دمشق إلخ...



ثانياً- كرد سورية والأزمة

عاش كرد سورية تحديات متزايدة، بدءاً من قضية اللجوء أو الهجرة وتعداد/إحصاء السكان، إلى التعريب، والهوية الثقافية والإثنية، ومشكلة "الاتصال الجغرافي"، والانقسامية الاجتماعية، والمطالب الكيانية، وردود أفعال الحكومات ونظم الحكم المختلفة الخ وتمثل التفاعلات مع الكرد خارج سورية، ومع القوى الإقليمية والدولية، أهم مصادر السلوك لدى كرد سورية، فيما لم يكن موضوع الكرد إحدى أولويات السياسات العامة أو الأمن فيها، وربما كانت سورية البلد الوحيد في المنطقة الذي لم يستخدم الجيوش في مواجهة "كرد" وليس لديه سجل دام على هذا الصعيد.

يُنظر للأزمة في سورية، ومنطق "الفرصة السانحة - التهديد الوشيك"، بوصفها محددات ومحركات للفعل الكردي اليوم، خاصةً أن تقديرات الفواعل الكردية ركزت على إمكانية تحويل الأزمة في سورية من تهديد إلى فرصة، والاستثمار فيها لصالح كيانية كردية صريحة، سواء تمثلت بـ "الحكم الذاتي" أم بوضع خاص ضمن سورية (فدرالية).

يعيش كرد سورية تجاذبات العلاقة مع أكراد الخارج⁴، وتُعدُّ شريحة كبيرة نسبياً منهم أقرب للتأثير الوارد من أكراد تركيا، وشريحة أقل منها تتأثر بكرد العراق، وعلى العموم فقد أنتج هذا الواقع عدداً كبيراً من التنظيمات السياسية المتنازعة، ولم تشكل قوة سياسية أو حزبية ذات وزن نوعي مستقل (ومستقر). وهذه مسألة فيها كلام كثير، ولو أنها تتطلب المزيد من التقصي والتدقيق.

هذا الوضع تدركه الفواعل الكردية في تركيا والعراق، كما تدركه القوى الإقليمية والدولية، ما يجعل كرد سورية محل جهود مستمرة بهدف الاستقطاب نحو كرد تركيا أو كرد العراق، والتأثير عليهم من قبل مختلف فواعل السياسة الإقليمية والدولية.

هذا يفتح الباب أمام عدِّ الكرد "ورقة تدخّل" أو "تغلغل خارجي"، يتضح ذلك في كل مناطق الكرد في الشرق الأوسط، خاصةً في العراق حيث عملت الولايات المتحدة (وإسرائيل) على استخدام وضع الكرد من أجل التدخل في تشكيل ورسم مستقبل العراق. ويُذكر في هذا الاتجاه

⁴ مجموعة الأزمات الدولية، أكراد سورية: صراع داخل الصراع، تقرير الشرق الأوسط رقم 136، (بروكسل: المجموعة، كانون الثاني/يناير 2013).



تقرير بيكر-هامتلون، وفكرة "التقسيم الناعم"، وتتمثل بالمحافظة على التكوينات القائمة، وإعدادها لما يشبه الدولة، ريثما يكون الإعلان ممكناً أو مطلوباً⁵؛ ويمكن أن تستمر حالة عدم الاستقرار، بما في ذلك البنى والتكوينات "شبه الدولة"، حتى تصبح أمراً واقعاً يصعب تغييره⁶. وقد لا تكون ثمة "مؤشرات كافية تشير إلى أن المجتمع الدولي قرر تغيير موقفه من انفراط الدول المتعددة الطائفة والعرق"، لكن يبدو أنه "أصبح أكثر استعداداً لمناقشة كل حالة على حدة"⁷.

مثلت الأزمة "فرصة سانحة" و"تهديداً وشيكاً" للفواعل الكردية، فرصة لجهة المطالبة بتغيير وضع الكرد ووزنهم السياسي والإثني في سورية، وتشابك ذلك مع أوضاعهم في الجوار والشتات، وتهديداً لجهة إمكان وقوع البلد تحت سيطرة تيارات إخوانية موالية لتركيا أو تيارات موالية لكرد العراق (تيار مسعود البرزاني)، والمنظور الأخير يلعب دوراً نشطاً في التجاذبات والمنافسات والصراعات بين كرد سورية أنفسهم.

تمكنت دمشق من إقامة نمط من "التوازن القلق" في تفاعلاتها مع الكرد، توازن يتعرض بين الفترة والأخرى لخضات وأزمات متفاوتة، لكن لا تلبث الأمور أن تعود سيرتها الأولى، مع حرص الطرفين على استمرار علاقتهما بوجه مصادر تهديد كبيرة ومتزايدة تتمثل بـ "داعش"، والتدخل التركي والكردى (البرزاني) في الأزمة السورية، بالإضافة إلى تأثير متزايد للحليفين الروسي والإيراني وتواصلهما المباشر (أو بالتنسيق مع السلطات السورية) مع القوى الكردية السورية.

وهكذا لم ينخرط الكرد في الأزمة السورية، لم يواجهوا الحكومة، كما لم يوالوا المعارضة وحلفاءها، وحاولوا منذ البداية اتخاذ مواقف براغماتية نشطة، تمكنهم أن يستفيدوا مما يجري بتحقيق مكاسب غير مسبوقه كردياً، غير أن الحال اختلف تدريجياً، إذ استطاعت تركيا وحليفها رئيس الإقليم الكردي في شمال العراق مسعود البرزاني جذب شريحة من الفواعل الكردية

⁵ انظر وقارن، مقترح "التقسيم الناعم" الذي قدمه معهد بروكينغز بشأن العراق في:

Edward P. Joseph and Michael E. O'Hanlon, "The Case for Soft Partition in Iraq", *Brookings Institute*, Paper No. 12, June 2007. <https://www.brookings.edu/research/the-case-for-soft-partition-in-iraq/>

⁶ انظر وقارن: روجراوين، "المشرق العربي: من ترسيم الحدود إلى التجزئة ضمن الحدود"، الحياة، 31 أيار/مايو 2013. <https://goo.gl/eoHPsu>

⁷ جميل مطر، "التقسيم وتقسيم التقسيم"، الحياة، 23 حزيران/يونيو 2014. <https://goo.gl/ZGGcdH>



للانخراط في المعارضة، وكان "حزب الاتحاد الديمقراطي" في سورية مناهضاً لتلك السياسة، على اعتبار أن مؤيديها هم من أشد منافسيه وخصومه (تركيا، البرزاني)⁸.

لم تتوقف محاولات "احتواء" كرد سورية أو استخدام "الورقة الكردية" في الأزمة السورية، بل لعل الأزمة زادت في توقعات أو آمال مختلف الأطراف المعنية، باحتمال تحقيق احتواء سريع وأقل تكلفة. ويتعرض حزب الاتحاد الديمقراطي (الكردى السوري) وذراعه العسكرية "وحدات حماية الشعب" والمنظمات والمؤسسات المرتبطة به مثل "الإدارة الذاتية" ولاحقاً "مجلس سورية الديمقراطية" وغيرها لضغوط مركبة من قبل فاعلين طامحين للتأثير في الحدث السوري، خاصةً حكومة حزب العدالة والتنمية (أنقرة) وحكومة إقليم كردستان العراق (أربيل).

تمكن "حزب الاتحاد الديمقراطي" من السيطرة على أجزاء كبيرة من المجال الكردي السوري⁹، وطرح مشروع "الإدارة الذاتية"¹⁰، ثم "الفدرالية"، أما أحزاب "المجلس الوطني الكردي" فحاولت الدفع بكرد سورية لأن يكونوا جزءاً من المعارضة السورية، مثلما أن البرزاني نفسه هو جزء من التحالف الإقليمي والدولي المعادي لدمشق.

وقد سبق لمجموعة الأزمات الدولية (ICG) أن وصفت الصراع بين كرد سورية بقولها: إنه "يدور بين حزب قوي يرتبط بحلفاء ضعفاء، ضد تحالف ضعيف يدعمه حلفاء أقوياء"¹¹. وقد عاكست التطورات هذا التوصيف، فقد أقام حزب الاتحاد الديمقراطي "إدارة ذاتية" ثم أعلن عن "فدرالية" على أجزاء واسعة من الجغرافيا السورية، وافتتح مكاتب تمثيل له في موسكو (تم إغلاقه لاحقاً) وباريس وواشنطن، فيما بدا تحالف "المجلس الوطني الكردي" ضعيفاً، وربما يكون موجوداً على الورق وكشوف الحسابات المالية والمنابر أكثر منه في الواقع.

كان التفاهم مع الحكومة في دمشق أكثر جاذبية وإغراءً، وأظهرت الحكومة دينامية في التعاطي مع الكرد، مخاطبةً مخيالهم السياسي والقومي، وفي الوقت الذي كانت فيه تركيا وحليفها

⁸ عقيل سعيد محفوظ، "البرزاني وكرد سورية: الفرصة السانحة"، الميادين، 1 أيلول/سبتمبر 2016.

<https://goo.gl/NqXbpq>

⁹ للاطلاع على سردية مفصلة لكيفية بروز حزب الاتحاد الديمقراطي، انظر التقرير التالي، ولو أن حمولته الإيديولوجية المناهضة للحزب المذكور واضحة. مجموعة الأزمات الدولية، الصعود الهش لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، تقرير الشرق الأوسط، رقم 151، (بروكسل: المجموعة، 8 أيار/مايو 2014).

¹⁰ حزب الاتحاد الديمقراطي، مشروع الإدارة الذاتية، موقع الحزب، في: http://pydrojava.com/?page_id=13

¹¹ مجموعة الأزمات الدولية، أكراد سورية: صراع داخل الصراع، مرجع سابق.



إقليم كردستان العراق يحاولان الإمساك بالمجال الكردي السوري وسحب المبادرة من يد حزب الاتحاد الديمقراطي، تمكن الأخير، بفعل تعاون دمشق، من السيطرة على أجزاء كبيرة من المجال الكردي السوري، واحتواء جهودهم الرامية لإدراج كرد سورية في قوام وأجندات المعارضة السورية وحلفائها.

زادت الأزمة السورية من الصدوع بين كرد سورية¹²، خاصةً بين التيارين أو المنوالين الرئيسيين، حزب العمال الكردستاني الأب لحزب الاتحاد الديمقراطي، والحزب الديمقراطي الكردستاني الأب للمجلس الوطني الكردي. وكان حزب الاتحاد الديمقراطي محظوراً في سورية، لكن بعد الأزمة تمكنت قيادات الحزب من العودة إلى سورية، وإعادة نشاط الحزب، كما تلقى دعماً كبيراً من حزب العمال الكردستاني، خاصةً الدعم العسكري لتأسيس "وحدات حماية الشعب".

ومع انسحاب الحكومة أو تخفيف وجودها في المناطق الكردية، كان حزب الاتحاد الديمقراطي يزيد من نشاطه العسكري، ويستولي على المزيد من الجغرافيا، والمزيد من الصلاحيات والسياسات "الكيانية".

وفي تموز/يوليو 2012 أي بعد عام ونصف أو أكثر بقليل، أخذ الحزب المذكور يمارس سلطات كاملة تقريباً في العديد من القرى والبلدات في المنطقة الشرقية، خلال مدينتي القامشلي والحسكة. ورفع الأعلام الكردية وأقام نظاماً قانونية وتعليمية وإدارية خاصة به.

وهكذا قامت "سلطات متوازية" في العديد من المناطق، خاصةً الجزيرة السورية، إذ تتشارك سلطتان، حكومية ومحلية كردية، ولم تمثل "الإدارة الكردية" تهديداً ذا أولوية من منظور السلطات السورية، ولو أن الأمر أثار لديها ارتياباً متزايداً، لكن ما تزال ردة الفعل مؤجلة. ويحاول الكرد إقامة بني "سلطة بديلة" في المناطق المعلنة جزءاً من "الإدارة الذاتية"، أي الكانتونات الثلاثة: الجزيرة، عفرين، عين العرب/كوباني، بالإضافة إلى تل أبيض.

¹² عقيل سعيد محفوض، "خط الصدع؟ في مدارك وسياسات الأزمة السورية"، دراسة، (دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2016).



ثالثاً- لماذا دعمت دمشق الكرد (حزب الاتحاد الديمقراطي)؟

راهننت دمشق على أن تقديم أشكال مختلفة من الدعم للقوى الكردية، هو أفضل سبيل ممكن للرد على تحديات مُعقّدة في الأزمة السورية، وتشجيع الكرد على البقاء بعيداً عن الأجندة المناهضة لها، محلياً وإقليمياً ودولياً. ولم تقف دمشق عند ذلك، بل "شجعت" أبناء العشائر العربية على الانضمام لـ "وحدات حماية الشعب" الكردية من أجل محاربة "داعش"، وربما شجعت حليفها الرئيسيين، موسكو وطهران، على إقامة علاقات مباشرة مع الكرد.

صحيح أن هواجس دمشق كانت تزداد تجاه محاولة الفواعل الكردية الذهاب بعيداً في إعلان "الإدارة الذاتية" و"الفدرالية" وإقامة علاقات "تمثيلية" في موسكو وواشنطن وباريس، ورغم أنها رفضت الخطوات أو الإجراءات الكردية، وقالت إنها لن تسمح بإجراءات أحادية يمكن أن تؤثر في وحدة البلد.

وقد رد بشار الجعفري مندوب سورية في الأمم المتحدة ورئيس وفد الحكومة في مفاوضات جنيف، على سؤال صحافي تابع لقناة كردية، بشأن سعي كرد سورية لإقامة فدرالية، قائلاً: "كل شخص يفكر بتقسيم سورية، ومع كل احترامي فليتناول حبة بانادول، وعليه أن يتخلص من هذه الأوهام"¹³. ومع ذلك، فإن دمشق تغير أولوياتها، ولم تقم بأي فعل من شأنه أن "يقوض" الإجراءات الكردية، لماذا؟ يمكن التركيز هنا على عدة نقاط:

- اقتناع دمشق بأنّ علاقتها التاريخية بحزب العمال الكردستاني التنظيم الأب لحزب الاتحاد الديمقراطي أقوى من أن ينزلق في سياسات معادية لها، فكيف له أن يندرج في رهانات واستراتيجيات أمريكية وأطلسية في سورية؟
- لم تشأ دمشق أن تكسب المزيد من الخصوم في هذا الوقت الحرج، خاصةً أن الكرد أظهرُوا درجة كبيرة من العقلانية أو البراغماتية السياسية منذ بدء الأزمة.

¹³ "رئيس وفد الحكومة السورية لروداوو: على كل كوردي يطالب بالفيدرالية أن يتناول حبة بانادول"، روداوو، 31 كانون الثاني/يناير 2016. <http://rudaw.net/arabic/middleeast/syria/310120165>
وردّ صالح مسلم رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي على كلام الجعفري، وشبه مسلم في حديث إذاعي القضية الكردية بـ "السرطان"، ورأى أن معالجة قضية كبيرة "دوخت" الشرق الأوسط لا تتم بـ"البنادول"، قال: "القضية الكردية لا تعالج بالبنادول وإنما هي سرطان بحاجة لعملية جراحية"، وأضاف "فإن لم تعالج فهي ستقضي على كل سورية". في: "مسلم يرد على الجعفري"، خبر 24، 4 شباط/فبراير 2016. <http://xeber24.org/106881.html>



- اعتقدت دمشق أن بإمكانها التدخل في الوقت المناسب، حيث تملك أوراق ضغط قوية، مثل التأثير في المكون العربي من القوات الكردية، وحتى على العرب في المنطقة الشرقية.
 - لم تنظر دمشق للكرد بوصفهم خصوماً، بل شركاء، وقوة اجتماعية علمانية يمكن التفاهم معها في إطار أولويات وطنية تراعي مصالح الجميع.
- يبدو أن دمشق تأخرت في اختبار جاهزيتها على هذا الصعيد، في وقت أخذت علاقاتها مع الكرد تتخذ -من منظورها- طابع "الابتزاز"، والذي كان يزداد كلما تمكّنت القوات الكردية من تحقيق تقدم ميداني في مواجهة "داعش". وعليه فقد تمددت القوات الكردية تدريجياً، وأبرزت سيطرتها على حساب الحكومة. وقد تحدث محافظ الحسكة "زعال العلي" إثر موجة هجمات القوات الكردية (19 آب/أغسطس 2016) عن أن الحكومة السورية أمدت الفواعل الكردية بالأسلحة الثقيلة، وأن الجيش السوري قاتل دفاعاً عنهم، وقدم المئات من الشهداء والجرحى.
- أظهرت دمشق حرصاً بيّناً على عدم التعميم في انتقادها لما حدث في الحسكة (آب/أغسطس 2016) واتهم الجيش السوري في بيانه (19 آب/أغسطس 2016) قوات "الأسايش" التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي بافتعال الأزمة، والاعتداء على قوات الجيش والمراكز الحكومية في الحسكة، لكنها أشارت لأول مرة إلى حزب العمال الكردستاني بالاسم، الأمر الذي مثل -بنظر البعض- رسالة موجهة إلى عدد من الفواعل الإقليمية بأن ثمة مصادر تهديد مشتركة يمثلها الحزب المذكور.



رابعاً- المفاضلة الكردية

وقف الكرد منذ بدء الأزمة السورية في حالة "مفاضلة" أو "موازنة" دائمة، من الموقف من الحكومة - المعارضة، إلى "مفاضلة" الكثيرين منهم تجاه قوتي الجذب الرئيسيتين كردياً، وهما أربيل (مسعود البرزاني) وجبال قنديل (حزب العمال الكردستاني)، وصولاً إلى "مفاضلة" العلاقة مع كل من روسيا والولايات المتحدة، و"المفاضلة" أو بالأحرى "الموازنة" بين سورية والتحدث باسمها من جهة، وإقليم كردي باسم مستحدث هو "روج آفا" من جهة أخرى؛ وكذلك الأمر بالنسبة لتركيا، حيث العداء من جهة، والتواصل الدائم من جهة أخرى، وتردد أن كان لدى قادة من حزب الاتحاد الديمقراطي مساكن في تركيا، يترددون عليها، كما تعاون الطرفان في عملية نقل بقايا قبر سليمان شاه (22 شباط/فبراير 2015)، وثمة لقاءات مستمرة مع مسؤولين وضباط استخبارات أتراك.

أصرت موسكو - في بعض الأحيان - على نقل السلاح والذخيرة الروسية إلى "الوحدات الكردية" بواسطة طائرات سورية. وقد وصل الروس في رهانهم على الكرد إلى حد أنهم تمنوا على الحكومة السورية، ألا ترد على استفزازات الكرد، وأن تستجيب لمطالبهم، ما أمكن، وأن تبحث مع الروس أيّ أمور من هذا النوع، كما حثوا دمشق على الاستعداد لدراسة أو تقبل "الفدرالية" أو تغييرات ذات طابع فدرالي، كجزء من احتمالات التسوية المحتملة.

بالمقابل أقام الأمريكيون قواعد عسكرية ومطارات في "تل حجر" قرب الحسكة، و"روباريا" قرب عين العرب/كوباني وغيرهما. وقدموا الدعم والتدريب لـ "قوات سورية الديمقراطية" ذات القوام الكردي الرئيس، تحت عنوان محاربة "داعش". وقد أشاعت "عملية الرقة" التي أُعلن عنها (24 أيار/مايو 2016)، واتضح لاحقاً أنها لعبة إعلامية لتغطية توجه القوات إلى منبج، تقديرات بأن واشنطن ربما تستعد لأن يكون الكرد هم القوة البديلة عن "داعش" و"الحكومة" في آن.

اعتقد الكرد أن بإمكانهم أن يكونوا حلفاء جيدين لأطراف متنافسة أو متصارعة في المشهد السوري، روسيا وإيران من جهة، والولايات المتحدة ودول أوربية من جهة أخرى، وطالما أن الجميع يريد كسبهم إلى جانبه، فهذا يعني أن بإمكانهم "المفاضلة" بين مختلف الأطراف عامةً، وخاصةً موسكو - واشنطن. وقد حققت الفواعل الكردية مكاسب كبيرة، وكان من أهمها، هو "تفهم" دولي متزايد لوضع الكرد في سورية، ثم "اعتراف" دولي بهم كقوة يمكن الاعتماد عليها في "الحرب ضد الإرهاب"، وأنهم قوة علمانية حدائية ديمقراطية، متصالحة مع العالم.



بمرور الوقت، وجد الكرد أن من الصعب عليهم أن يكونوا حلفاء جيدين لأطراف لديها رهانات متنازعة في سورية، وقد أظهروا ميلاً متزايداً للولايات المتحدة، مبتعدين بالقدر نفسه عن روسيا. ومع عودة العلاقات بين أنقرة وموسكو، والتراسل المستمر بين تركيا وإيران، وما يقال عن اتصالات استخباراتية بين أنقرة ودمشق، زادت مخاوف القوى الكردية من حصول تحولات في المشهد السوري والإقليمي والدولي، قد لا يكون في مصلحتها، فأصبحت أكثر استعداداً لتلقي ما تريده واشنطن، حتى لو كان في ذلك تهديداً لعلاقتها مع موسكو وطهران، ودمشق بطبيعة الحال.



خامساً- البحث عن "جغرافيا مؤسّسة"؟

لعل أحد أهم أسباب انقلاب القوى الكردية على دمشق، هو محاولة الحصول على "جغرافيا مؤسّسة"، إذ ليس ثمة جغرافيا كردية في سورية، صحيح أنها سيطرت على مساحات واسعة، ولكنها لم تتمكن من خلق أو هندسة حيز جغرافي مناسب لتأسيس كيانية كردية.

وتدرك القيادات الكردية أن الكرد في سورية موزعون على كامل الجغرافيا السورية، وأن ليس ثمة جغرافيا خاصة بالكرد في سورية، ذلك أن العرب والترك والشركس والأرمن وغيرهم يشاركونهم الجغرافيا، حتى في مناطق الحدود مع تركيا، إذ ثمة فواصل جغرافية واسعة بين "مناطق الكرد"، كما توجد فواصل إثنية عربية على امتداد 130 كم بين كانتوني الجزيرة وعين العرب (كوباني)، أهمها مدينة تل أبيض، ويفصل بين عين العرب وعفرين جغرافيا كبيرة نسبياً من المدن والبلدات والقرى العربية.

تحيل "النظرية الجغرافية" الكردية موضوع عدم وجود جغرافيا كردية أو خاصة بالكرد، والفواصل الجغرافية والإثنية إلى "نظرية المؤامرة" في شقها العربي (البعثي)، خاصة فكرة "الحزام الأخضر" أو ما يسميه الكرد بـ "الحزام العربي"، وهذه مسألة تتطلب المزيد من التقصي والتدقيق، وأرجو أن يكون ذلك ممكناً في حيز بحثي آخر.

أثار التحدي الجغرافي استجابات إيديولوجية عديدة ركزت حول "التواصل الجغرافي" للمكون الكردي في سورية، وأن ثمة احتمالين رئيسيين يسيّران بشكل متوازٍ، الأول هو الوصل عن طريق الإيديولوجيا التي تقيم "جغرافيا متخيلة"، وتُلقي بمسؤولية الانقطاع (في سورية) على السياسات الحكومية والدولية لحزب البعث، والثاني هو هندسة تكوين جغرافيا متصلة من خلال العاملين السياسي والعسكري كما فعلوا بالسيطرة على مدينة "تل أبيض" ذات الأثرية العربية. وقد عمل حزب الاتحاد الديمقراطي - كما سبقت الإشارة - على إطلاق تسمية مستحدثة نسبياً لتلك "الجغرافيا المتخيلة" وهي "روج آفا" والتي لم تكن معروفة في الدراسات الكردية والخطاب السياسي الكردي قبل ذلك.

كان ممثلو "حركة المجتمع الديمقراطي" و"المجلس الوطني الكردي" قد اجتمعوا في القامشلي (2015-2-13) وخلصوا إلى عَدِّ "الأكراد قومية ذات وحدة جغرافية سياسية متكاملة"، إضافة إلى

"تعزيز العلاقات الكردستانية" بين الأكراد في العراق وتركيا وإيران وسورية، و"عقد المؤتمر القومي الكردي"¹⁴.

وعرض ممثل حزب الاتحاد الديمقراطي في الاجتماع نوري بريمو نوري خريطة لـ "كردستان سورية"، تمتد من حدود الجزيرة مع الإقليم الكردي في شمال العراق إلى عين العرب (كوباني) وعفرين في شمال سورية قرب حدود مع تركيا، مع مطلب توفير "ممر آمن" بين الجزيرة وعين العرب.



"كردستان سورية" حسبما عُرضت في اجتماع ممثلي "حركة المجتمع الديمقراطي" و"المجلس الوطني الكردي" في القامشلي (2015-2-13)، المعروفة باسم خريطة نوري بريمو.

المصدر: <http://www.alhayat.com/getattachment/48f7cc89-f5b5-4feb-bd47-9ba9625c68b4>

يتساءل الكرد عن "المعادل الموضوعي" الكردي لـ الرقة بالنسبة لـ "داعش"، أي ما هو المركز أو الحيز الجغرافي الممكن كـ "عاصمة"؟ صحيح أن القامشلي مناسبة أكثر من غيرها من حيث نسبة الكرد فيها، إلا أن قربها من الحدود قد يجعلها عرضة لتهديدات من جانب تركيا، الأمر الذي يرشح الحسكة لأن تكون "جغرافيا مؤسسة" لكيانية كردية أو ذات طابع كردي في شمال شرق سورية.

¹⁴ "الأكراد يريدون «وحدة جغرافية»... وفيديريالية"، الحياة، 14 شباط/فبراير 2015. <https://goo.gl/NT9fCP>



وعلى اعتبار أن من الصعب إقامة ذلك في ظل وجود عسكري وإداري للحكومة السورية، ووجود أقلية عربية أو نسبة كبيرة من العرب هناك، فقد وجدت القيادات الكردية أن عليها إنهاء السيطرة الحكومية هناك، وأن ذلك كفيل بإحداث تغييرات في الديمغرافيا الإثنية بسبب الهجرة التلقائية أو القسرية للعرب من مناطق السيطرة الكردية، والنزوح الكبير بسبب المواجهات وفقدان الأمن، بالإضافة إلى عمليات تهجير كما حدث في اليعربية والهول وتل أبيض، وفي الحسكة مؤخراً. وقد اتهمت منظمة العفو الدولية "قوات حماية الشعب" بأنها دمرت منازل وقرى بكاملها، وقامت بتهجير قسري للعرب في مناطق تحت سيطرتها، وهو ما عدته "لأما فقيه" كبيرة مستشاري الأزمات بالمنظمة المذكورة "هجمات ترقى إلى جرائم حرب". وتُظهر صور ملتقطة بالأقمار الصناعية، حصلت عليها منظمة العفو الدولية، نطاق عمليات تدمير المنازل في قرية الحُسينية وفي بلدة تل حميس. وتبين الصور 225 بناية كانت قائمة في يونيو/حزيران 2014، ولم يبق منها سوى 14 بناية في يونيو/حزيران 2015، أي أن عدد المباني قد انخفض بنسبة مفزعة تصل إلى 93.8 بالمائة¹⁵.

وقد لا تكون عمليات التدمير والتهجير على أسس عرقية، وإنما لمدارك أمن وتهديد عالية وشعور القوات الكردية بأن ثمة متعاطفين مع "داعش" أو منتمين إليها من تلك القرى، خاصة أن المكون العربي كبير، ويصعب التعاطي معه على هذا النحو، كما أن الأثمان المعنوية والسياسية كبيرة، ومن غير المتوقع أن تدخل الفواعل الكردية في صراع إثني، هذا عدا عن أنها تحرص على خطاب "فوق إثني" بمعنى أنها تتحدث عن مشروع "تعددي ديمقراطي" لسورية.

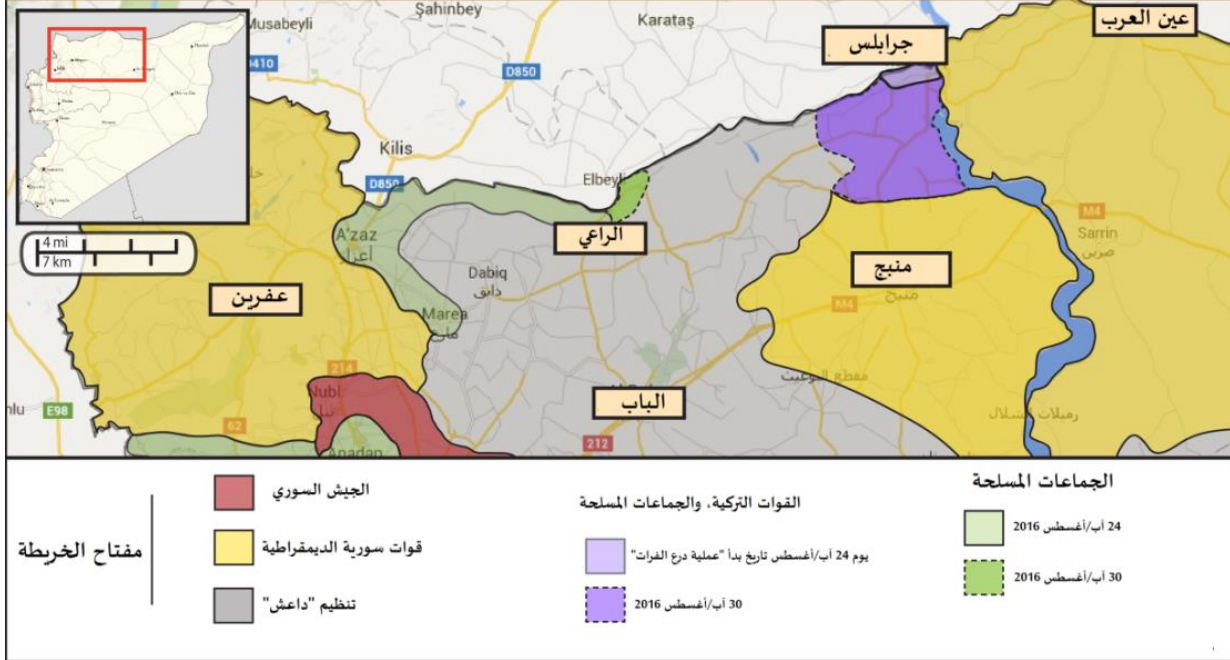
كانت عملية منيج (13 آب/أغسطس 2016) نقطة فاصلة على هذا الصعيد، إذ شعرت القوى الكردية بفائض القوة والمعنى، وأنه حان الوقت لأن تقيم جغرافيا تحت سيطرتها الكاملة، ذلك أن امتلاك "جغرافيا مؤسسة" تحت سلطتها الكاملة وحماية واشنطن هو شرط شارط ل إقامة كيانية كردية هناك، وأن موسكو وطهران سوف تكونان أكثر "تفهماً" لذلك، فأقدمت على محاولة إخراج الجيش والإدارات الحكومية من الحسكة.

وهكذا تبرز جغرافيتان، الأولى لـ "التأسيس" وهي جغرافيا كردية أو ذات أقلية كردية، تتمثل بمناطق "كانتونات" القامشلي، عفرين، عين العرب، والثانية لـ "التمكين" وهي جغرافيا سورية

¹⁵ منظمة العفو الدولية، لم يكن لنا مكان آخر نذهب إليه: التهجير القسري وعمليات هدم المنازل في شمال سوريا، (لندن: المنظمة، 2015).



بقيادة كردية، وقد أعلن الكرد ضم مناطق "تل أبيض" لسيطرتهم، وأعلنوا مراراً أنهم سوف يضمون أي مناطق يسيطرون عليها إلى "الفدرالية".



خريطة توزع سيطرة القوات الكردية (مُعرية).

المصدر: "سورية في عيون مراكز الدراسات العالمية"، تقرير (دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، العدد 18، آب/أغسطس 2016).

http://www.understandingwar.org/sites/default/files/Military%20Situation%20in%20Northern%20Syria-30%20AUG%202016_2.png



سادساً- الإرادة الأمريكية

دخلت الولايات المتحدة في رهان مع روسيا على كسب الكرد في الأزمة السورية، ورغم وجود فروق ومدارك نمطية عديدة لدى القوات الكردية تجاه واشنطن، وبوصف الأولى يسارية وماركسية معدلة و"ضد الإمبريالية"، وبوصف الثانية "رأسمالية متوحشة"، وحليفة للخصم الرئيس وهو تركيا، وكونها قادت عمليات أسر أو اعتقال الزعيم الكردي عبد الله أوجلان، فقد كان من المتوقع أن يميل الكرد إلى روسيا، إذ تختلف مداركهم عنها بالكلية تقريباً.

إنَّ ما حدث هو أن الفواعل الكردية دخلت في مرحلة "مفاضلة" بين الطرفين، كانت مديدة بعض الشيء، لكنها انتهت إلى ترجيح الاعتماد على الولايات المتحدة، والدخول في تحالف معها، غير أنَّه ليس بالقطع مع روسيا. ويبدو أن الدخول في تحالف مع الولايات المتحدة لم يكن سهلاً، كما لم يكن قراراً مطمئناً، بل كان أقرب للرهان على متغيرات الحرب والمنطقة والعالم، أكثر منه قراراً يقينياً.

هذا، وقد قامت الولايات المتحدة بمفاضلة أيضاً، بين كرد سورية وتركيا، لكنها كانت بقصد الترجيح النسبي والتسكين المؤقت، أي ترجيح دعم القوات الكردية، إلا أنها لم تكن إلى الحد الذي يجعلها بالفعل قوة تهدد تركيا، وتسكّن مؤقتاً هواجسها، من خلال تقديم ضمانات بضبط اندفاع كرد سورية. وليس ثمة مؤشرات جدية، على أن واشنطن قامت بمراجعة للموقف من الكرد في سورية والمنطقة، وأنها تقيم تفاعلاتها معهم، انطلاقاً من تقييم مختلف للموضوع الكردي، أو انطلاقاً من قناعات وأولويات كردية!

حرصت واشنطن على تقديم دعم متعدد الأشكال للقوات الكردية، وأقامت معها صلات تدريب وتنظيم، وأقامت قواعد عسكرية في مناطق سيطرتها، بقصد دعم تلك القوات ليس في عملياتها ضد "داعش"، ولو أن هذا كان العنوان الرئيس، وإنما في مواجهة دمشق وموسكو وأنقرة. ولو أن الأمور اتخذت طابع التنسيق مع مختلف الأطراف وليس المواجهة.

وقد أصبحت "قوات سورية الديمقراطية"، بمثابة "قوات برية" للتحالف، مدعومة بقواعد عسكرية ومراكز تدريب ومطارات للحوامات، ونظم اتصال ودعم وإسناد، وتصرفت القوات الكردية بوصفها كذلك، حتى أن الإعلان عن عملياتها كان يتم من قبل وزارة الدفاع الأمريكية. وقد عبّر طلال السلو المتحدث باسم "قوات سورية الديمقراطية" لصحفيين أمريكيين، أن دعم



واشنطن العملي "شحيحُ جداً"، ليخلص إلى أن استمرار ذلك، سيعني أن المعركة السورية ضد "داعش" ستتواصل "50 سنة أخرى"¹⁶.

من المحتمل أن هجمات القوات الكردية ضد الجيش والمؤسسات الحكومية في الحسكة (آب/أغسطس 2016) جاءت استجابة لإرادة أمريكية، بحيث أن واشنطن ربما دفعت الكرد للإقدام على خطوة، من شأنها أن تلحق أضراراً كبيرة بعلاقاتهم مع موسكو وطهران، الأمر الذي يجعل واشنطن هي الخيار الرئيس المعوّل عليه كردياً.

إذا ما نظرنا إلى الموقف الأمريكي من عملية الجيش التركي في جرابلس السورية (24 آب/أغسطس 2016)، تبين لنا كيف أن واشنطن أمّلتُ الكرد بـ "جرابلس"، لكنها سرعان ما دعمت العملية التركية هناك، أمرة الكرد بالانسحاب إلى "شرق الفرات". وربما عد الكرد أن السيطرة على الحسكة هو الثمن الذي تقبل به واشنطن لقاء جهودهم في "تحرير منبج"، وإلا فما معنى أن "يحرر" الكرد منبج، ثم تطلب الولايات المتحدة منهم الانسحاب إلى "شرق الفرات"؟

أظهر موقف واشنطن من مواجهات الحسكة، أن ثمة "إغواء" أمريكياً، وربما أوامر مباشرة للقيام بمغامرة غير محسوبة العواقب، أو على الأقل دخول الكرد وفواعل أخرى في دوامة من الفعل ورد الفعل. وما جرى ما كان ليحدث خلافاً لإرادة الولايات المتحدة.

وربما أدى التدخل العسكري التركي في شمال سورية تحت اسم عملية "درع الفرات"، وخروجهم عن نص أو سياق التفاهات التي ساعدت على حدوثه، إلى مراجعة كردية للموقف، سريعة أو طارئة، وبرزت مؤشرات عودة التعاون العسكري بين الجيش السوري والوحدات الكردية في محيط حلب، صحيح أن الضغوط الروسية وربما الإيرانية، كان لها تأثير جدي على هذا الصعيد، إلا أن العامل المرجح ربما كان شعور الكرد بأن الولايات المتحدة خدعتهم، وقد حذرتهم من دخول مدينة الباب، في وقت لم تعترض واشنطن جدياً على تقدم القوات التركية باتجاه المدينة.

¹⁶ السفير، (بيروت: 2016-5-24).



سابعاً- الفرصة السانحة – المخاطر الماثلة

عدت الفواعل الكرديّة الفرصة سانحةً للسيطرة على " جغرافيا مركزية" أو "مؤسسة" في الحسكة أو الجزيرة، تكون أساساً لكيانيتها المأمولة، وتصرفت على قولة الشاعر، "إذا هبت رياحك فاغتنمها". ولأن لدى الكرد سيرة أو سردية إخفاق تاريخي لطموحاتهم الدولية، فقد وجدوا أن اللحظة مناسبة للإسراع والإمساك بـ "الفرصة"، والاستيلاء على الحسكة، وإلا فإن ثمة مخاطر ماثلة أو وشيكة تهدد مشروعهم الكياني، خاصةً أن "تفهم" بعض الفواعل الدولية لهواجسهم، قد لا يستمر طويلاً.

وقفت الإجراءات والسياسات لدى الفواعل الكردية بين حدين هما إقدام لاقتناص الفرصة – إجماع لاتقاء للتهديد، أي بين بسط وقبض أو قبض وبسط، وهكذا فقد كان الاحتكاك بين قوات الاتحاد الديمقراطي (الكردية) وقوات الدفاع الوطني "فرصة" لمراجعة التفاهات بين الطرفين، وربما كانت مراجعة بقصد نقضها وليس تعديلها. تقدمت الفواعل الكردية خلال اجتماعها مع محافظ الحسكة، بورقة تتضمن (11) بنداً، يمكن تركيزها في النقاط التالية¹⁷:

- "حل قوات الدفاع الوطني وجميع التشكيلات الأخرى الرديفة للجيش السوري في الحسكة، بما فيها قوات الدفاع الذاتي".
- "سحب جميع القطع العسكرية الموجودة (4 قطع عسكرية موجودة في الحسكة) وتسليم المقار الأمنية وقيادة الشرطة".
- الاعتراف بالفيدرالية الكردية مقابل تقديم ضمانات بعدم الانفصال، وبالحفاظ على المقرات الحكومية السورية وتسيير شؤون المدينة".

كان رد المحافظ بالرفض. بدأت بعدها القوات الكردية بشنّ هجمات على نقاط الجيش السوري، وقطع الطرق على القطع العسكرية بهدف محاصرتها، ردّت دمشق بقصف جوي على مقار مسلحة كردية. طلب الكرد التفاوض مجدداً، لكن هذه المرة بلقاء مسؤولين كبار في دمشق. وحدث اللقاء بيد أنّ الهجمات لم تتوقف، إلا بعد أن تدخل الجانب الروسي.

¹⁷ "الحسكة: ضغوط كردية لإكمال "الفرزلة".. ومفاوضات «تحت النار»، السفير، 20 آب/أغسطس 2016.



هذا يذكر بما أقدم عليه رئيس الإقليم الكردي في شمال العراق "مسعود البرزاني"، بعد صدمة استيلاء تنظيم "داعش" على الموصل، إذ وجدها "فرصة سانحة" للسيطرة على كركوك، ولم يركز كثيراً على "المخاطر الماثلة" من قبل تنظيم "داعش" نفسه على الكرد، كما لم يهتم برد فعل بغداد والتداعيات المحتملة لقراره على مستقبل العلاقات معها. وقد كان من المفترض أن يعزز دفاعات الإقليم، إن لم يهتم كثيراً بالدفاع عن الدولة المركزية التي هو جزء منها. وها هو يساوم على تقسيم نينوى مقابل أن يشارك بغداد في الحشد ضد "داعش"، وقد مرر قوات تركية عبر الإقليم لتتموضع في قاعدة "بعشيقه" شمال الموصل، ضد إرادة الحكومة المركزية في بغداد.

إنَّ منطق الفرصة السانحة – المخاطر الماثلة، يحيل إلى براغماتية فائقة، ويظهر أولوية المكاسب الجزئية والانقسامية على حساب الدولة الجامعة، ويظهر أنَّ الخطاب الوطني أو السوري للوحدات الكردية لم يكن – بنظر الكثيرين – أكثر من غطاء إعلامي وإيديولوجي لتمرير أهداف فئوية في لحظة تحدٍ وجودية للبلد بكليته. وهذا ما من شأنه أن يعزز الجدران المعنوية والنفسية وعوامل الصراع المختلفة بين الكرد والعرب في المنطقة الشرقية، وبطبيعة الحال بين سورية و"كردها".

لا بد من الإشارة إلى أن مدارك الكرد حول الأزمة السورية لعبت دوراً كبيراً في سياساتهم، ذلك أن الشعور بأن الأزمة يمكن أن تفضي إلى تقسيم سورية، ربما عزز من النزعة الجغرافية والكيانية لدى الكرد، وإذا لم يحصل التقسيم، فإن اتساع نطاق السيطرة يعطي الكرد ميزة أو وزناً نسبياً أكبر في مفاوضات التسوية وإعادة بناء الدولة في سورية.



ثامناً- الإشارات والتنبيهات

- إنَّ السؤال الذي لم يُطرح كما يجب حتى الآن، هو هل كان للقوات الكردية أن تنجح في مواجهة داعش من دون دعم الحكومة السورية، وهل كان بإمكان الكرد تأسيس إدارة ووحدات عسكرية لولا المساعدة من دمشق، وهل تواصل دمشق تفاعلاتها وصلاتها مع الكرد، حتى وهم في طريقهم إلى واشنطن، وهل كانت روسيا وإيران ستنخرطان في علاقات مباشرة وقوية مع الكرد لولا أن دمشق قبلت ذلك، وربما شجعت عليه؟
- كان من المتوقع أن تدفع الولايات المتحدة بالكرد لاتخاذ مواقف أكثر تشدداً تجاه الحكومة السورية، والضغط لتقليص وجود الدولة السورية في المنطقة الشرقية، وصولاً إلى "انفصال" تلك المنطقة عنها واقعياً وسياسياً إلخ... خاصةً أن المنطقة المذكورة أصبح فيها قواعد أمريكية.
- ستكون البراغماتية الكرديّة عاملاً يدفع الكرد للمغامرة، خلف وعود أمريكية، بالتالي يمكن أن يندفعوا إلى خيارات متطرفة وغير متوقعة، مثل القطيعة مع دمشق، ومن ثم الضغوط لإخراج بنى الدولة من المنطقة الشرقية، وحتى الشروع بمحاربة دمشق كجزء من توافقات مع واشنطن مثلاً. ثمة تاريخ من الرهانات الخاطئة للكرد، وكلها كانت تنتهي بكوارث عليهم قبل أن تقع على جيرانهم.
- من المهم التدقيق في أسئلة مُلحّة: هل دور الكرد وظيفي أم أساسي، وهل تصبح قوات الكرد تحت رعاية أمريكية أو بمعنى آخر "أداة أمريكية"، فنتجه -وفق خطة أمريكية- نحو مناطق أخرى، حمص مثلاً، وربما تهديد دمشق؟ ما الذي يمنع ذلك في حال تمكنت واشنطن من إحكام السيطرة على قرار الكرد، ودخلت في رهانات وتجاوزات خطيرة مع روسيا؟
- إن ما تعده واشنطن فرصة، هو بالقطع تهديد من منظور دمشق، والعكس صحيح. ولم تؤد مدارك التهديد وخطر الإرهاب لدى الغرب والتغير النسبي في فهم ما يجري ... إلى تغيير في السياسات تجاه دمشق. ذلك أن هدف إسقاط "النظام" لا يزال أولوية لديه، ومن المستبعد أن يتغير ما لم تحدث إكراهات قوية تجعل تغييره ضرورة أو مصلحة أمريكية عليا، تفوق مصالح حلفاء واشنطن الإقليميين مثل تركيا والسعودية. وهذان الحليفان



(لأمريكا) محكومان برهانات حادة تجاه سورية، وتورط إجرامي فائق في الأزمة السورية، ومن المستبعد أن يغيرا سياساتهما تجاه دمشق، مالم يشعرا أن ثمة ارتدادات خطيرة على وضعهما الداخلي ومستقبل الحكم فيهما.

- لدى الكرد مخاوف من أن يقع عليهم العبء العسكري ضد "داعش"، وربما ضد دمشق لاحقاً فيما لو تطورت الأمور بهذا الاتجاه، وهذا يعني مخاطر كبيرة جداً، قد لا يعوّضها أي مكسب محتمل، سياسياً أو جغرافياً أو حتى كيانياً.

- تمثل الهوية والنزعة الكيانية، والتفاعلات مع الكرد وغيرهم خارج سورية، أهم مصادر السلوك لدى كرد سورية. ويُنظر للأزمة في سورية، ومنطق "الفرصة السانحة - التهديد الوشيك"، بوصفهما محددات ومحركات للفعل الكردي اليوم.

- حَكَمَ منطق الفرصة - التهديد سياسات الكرد، خاصةً أن تقديراتهم تركز على إمكانية تحويل الأزمة في سورية من تهديد إلى فرصة، والاستثمار فيها لصالح كيانية كردية صريحة، سواء تمثلت بـ "الحكم الذاتي" أم بوضع خاص ضمن سورية (فدرالية).

- تمكنت دمشق من إقامة نمط من "التوازن القلق" في تفاعلاتها مع الكرد، توازن يتعرض بين الفينة والأخرى لخضات وأزمات متفاوتة، لكن لا تلبث الأمور أن تعود سيرتها الأولى، مع حرص الطرفين على استمرار علاقتهما بوجه مصادر تهديد كبيرة ومتزايدة تتمثل بـ "داعش"، والتدخل التركي والكردي (البرزاني) في الأزمة السورية، بالإضافة إلى تأثير متزايد للحليفين الروسي والإيراني وتواصلهما المباشر (أو بالتنسيق مع السلطات السورية) مع القوى الكردية السورية.

- راهنت دمشق على أن تقديم أشكال مختلفة من الدعم للقوى الكردية، هو أفضل سبيل ممكن للرد على تحديات مُعقّدة في الأزمة السورية، وتشجيع الكرد على البقاء بعيداً عن الأجندة المناهضة لها، محلياً وإقليمياً ودولياً.

- كانت دمشق على قناعة بأن علاقتها التاريخية بحزب العمال الكردستاني التنظيم الأب لحزب الاتحاد الديمقراطي أقوى من أن ينزلق في سياسات معادية لها، فكيف أن يندرج في رهانات واستراتيجيات أمريكية وأطلسية في سورية؟



- اعتقدت دمشق أن بإمكانها التدخل في الوقت المناسب، حيث تملك أوراق ضغط قوية، مثل التأثير في المكون العربي في القوات الكردية، وحتى على العرب في المنطقة الشرقية. ولم تنظر للكرد بوصفهم خصوماً، بل شركاء، وقوة اجتماعية علمانية، يمكن التفاهم معها في إطار أولويات وطنية، تراعي مصالح الجميع. وهكذا لم تفعل دمشق شيئاً لـ "تقويض" الإدارة الكردية، ويبدو أنها تأخرت في اختبار جاهزيتها على هذا الصعيد، في وقت أخذت علاقاتها مع الكرد تتخذ -حسب تقديراتها- طابع "الابتزاز"، والذي كان يزداد كلما تمكّنت القوات الكردية من تحقيق تقدم ميداني في مواجهة "داعش".
- اعتقد الكرد أن بإمكانهم أن يكونوا حلفاء جيدين لأطراف متنافسة أو متصارعة في المشهد السوري، روسيا وإيران من جهة، والولايات المتحدة ودول أوربية من جهة أخرى، وطالما أن الجميع يريد كسبهم إلى جانبه، فهذا يعني أن بإمكانهم "المفاضلة" بين مختلف الأطراف، خاصةً موسكو - واشنطن.
- وجد الكرد -بمرور الوقت- أن من الصعب عليهم أن يكونوا حلفاء جيدين لأطراف لديها رهانات متنازعة في سورية، وقد أظهروا ميلاً متزايداً للولايات المتحدة، مبتعدين بالقدر نفسه عن روسيا. وقد زادت مخاوف القوى الكردية من حصول تحول في المشهد السوري والإقليمي والدولي، قد لا يكون في مصلحتها، فأصبحت أكثر استعداداً لتلقي ما تريده واشنطن، حتى لو كان في ذلك تهديداً لعلاقاتها مع موسكو وطهران، ودمشق بطبيعة الحال.
- من المحتمل أن أحد أهم أسباب انقلاب القوى الكردية على دمشق، هو محاولة الحصول على "جغرافيا مؤسّسة"، إذ ليس ثمة جغرافيا كردية في سورية، صحيح أنها سيطرت على مساحات واسعة، لكنها لم تتمكن من خلق أو هندسة حيز جغرافي مناسب لتأسيس كيانية كردية.
- يتساءل الكرد عن "المعادل الموضوعي" الكردي لـ الرقة بالنسبة لـ "داعش"، أي ما هو المركز أو الحيز الجغرافي الممكن كـ "عاصمة"؟ صحيح أن القامشلي مناسبة أكثر من غيرها من حيث نسبة الكرد فيها، إلا أن قربها من الحدود قد يجعلها عرضة لتهديدات من جانب تركيا، الأمر الذي يرشح الحسكة لأن تكون "جغرافيا مؤسّسة" لكيانية كردية أو ذات طابع كردي في شمال شرق سورية.



- برزت جغرافيتان، الأولى لـ "التأسيس" وهي جغرافيا كردية أو ذات أكتية كردية، تتمثل بمناطق "كانتونات" القامشلي، عفرين، عين العرب، والثانية لـ "التمكين" وهي جغرافيا سورية بقيادة كردية، وقد أعلن الكرد ضم مناطق "تل أبيض" لسيطرتهم، وأعلنوا مراراً أنهم سوف يضمون أي مناطق يسيطرون عليها إلى "الفدرالية".
- أظهر الموقف الأمريكي من مواجهات الحسكة، أن ثمة "إغواءً" أميركياً، وربما أوامر مباشرة للقيام بمغامرة غير محسوبة العواقب، أو على الأقل دخول الكرد وفواعل أخرى في دوامة من الفعل ورد الفعل. وما جرى في الحسكة ما كان ليحدث خلافاً لإرادة الولايات المتحدة.
- لعبت مدارك وتقديرات الكرد حول الأزمة السورية دوراً كبيراً في سياساتهم، ذلك أن الشعور بأن الأزمة قد تفضي إلى تقسيم سورية، ربما عزز من النزعة الجغرافية والكيانية لدى الكرد، وإذا لم يحصل التقسيم، فإن اتساع نطاق السيطرة يعطي الكرد ميزة أو وزناً نسبياً أكبر، في مفاوضات التسوية وإعادة بناء الدولة في سورية.



خاتمة

تغيرت تقديرات الحدث السوري، وتغيرت معها تفاعلات وعلاقات مختلف الأطراف والفاعول، ولو أن العلاقات بين دمشق وكردها، أو بين الكرد ودمشق، بقيت على حالها، لكانت الاستثناء شبه الوحيد في الأزمة السورية. وكل علاقة مديدة ومحكومة باعتبارات معقدة، معرضة لاختلالات وصدوع، كبيرة كانت أم صغيرة، ولا يبدو أن العلاقة بين دمشق وكردها استثناء.

استطاعت دمشق وكردها تحويل ظروف الأزمة والتفاعلات بينهما من عامل تهديد إلى فرصة، وقاومت علاقتهما العديد من الضغوط والخضات أو الصدوع والارتدادات الناجمة عن الأزمة السورية، ذلك من خلال رهانات مختلفة، جعلتهما بين توافق تام وصدام دائم، ولو أن موقف الفواعل الكردية أخذ يتسم -من منظورها- بـ "الابتزاز" لإدراكه أن دمشق في لحظة تحدي غير مسبوق، وهذه لحظة مناسبة للضغط عليهما.

برز الكرد (حزب الاتحاد الديمقراطي) بوصفهم العامل الوحيد تقريباً الذي توافقت حوله القوتان الدوليتان الرئيستان المعنيتان بالمشهد السوري، وهما الولايات المتحدة وروسيا. لكن ذلك تغير بشكل واضح، ففي الوقت الذي عززت فيه واشنطن من "إمساكها" بالورقة الكردية، بدأ أن الورقة نفسها، "تفلتت" بعض الشيء من يد موسكو، لكن ليس لحد القطيعة، وكان من الطبيعي أن تظهر ارتدادات الموقف على علاقة الكرد بدمشق.

تمكن الروس من "تطويق" الموقف عدة مرات، ليس بالعودة إلى ما كان، وإنما بمنع الأمور من الانزلاق إلى مواجهة كاملة بين الكرد ودمشق، خاصة أن الولايات المتحدة دعمت موقف القوات الكردية ضد دمشق، وحذرت من أنها ستستهدف الطائرات السورية إذا أغارت على مواقع القوات الكردية الحليفة، مرة أخرى، جاء التدخل الروسي لمنع انزلاق الأمور نحو مواجهة لا تحمد عقباه. ويبدو أنه تمكن من إعادة الروح إلى التنسيق الأمني والعسكري بين الجانبين، وخاصة بعد احتلال الجيش التركي مساحة متزايدة بهدف معلن هو "احتواء" تنظيم "داعش" وتقويض الكيانية الكردية في شمال سورية.

لكن، تكمن المفارقة في أن الولايات المتحدة التي دعمت القوات الكردية في الحسكة، هي نفسها التي دعمت هجوم الجيش التركي ضد القوات الكردية في جرابلس ومناطق مختلفة "غرب الفرات". وثمة مفارقة أخرى ذات صلة أيضاً، تستبين في فهم أن القوات الكردية "أخرجت" تنظيم



"داعش" من منبج تحت غطاء طيران التحالف، ثم جاء تدخل الجيش التركي إلى جرابلس تحت غطاء طيران التحالف نفسه.

تنطوي "الورقة الكردية" - من منظور دمشق - على مخاطر كثيرة، سبق أن تمت الإشارة إلى العديد منها، ولو أن الهاجس الرئيس يتمثل بأن يكون ذلك جزءاً مما يسمى الخطة (ب) أو (ج) إلخ... لكن على المقلب الكردي هذه المرة، وتمهيداً لإقامة وجود عسكري دائم "شرق الفرات"، مقابل الوجود الروسي "غرب الفرات"، ولن يكون سهلاً تغيير ذلك، إذ سوف تكون له تداعيات خطيرة على مستقبل البلد. وقد تريد الولايات المتحدة فعلاً المضي بالکرد بوصفهم "قوة بديلة" لمواجهة دمشق. وهذا احتمال لا تظهر الكثير من المؤشرات عليه، غير أن ذلك لا يقلل من احتماليته.

ولا تزال استجابة دمشق تجاه التحدي الكردي في الحسكة غير واضحة بالقدر الكافي، وثمة أسئلة متزايدة حول المسارات المحتملة لاستجابتها لصدوع الجزيرة الغائرة، والتي يمكن أن تفضي إلى قطيعة شبه كاملة، وتغيير في طبيعة المشهد السوري، وربما "خروج" منطقة الجزيرة عن سيطرة الحكومة، خاصة مع التدخل الأمريكي الصريح في دعم مشروع كردي محتمل ضد دمشق، و"سكوته" عن التدخل التركي ضد حلفائه الكردي.

وربما كان لدى دمشق خيارات عديدة لاحتواء صدوع الجزيرة، إلى جانب المفاوضات المباشرة، وتدخلات الفواعل الإقليمية والدولية، مثل:

- التأثير في المكون العربي في القوات الكردية، وفي الإدارة الكردية.
- التأثير في طبيعة الفواعل الكردية، وتشجيع أصوات واتجاهات انقسامية (ضمنها).
- تمويل تكوينات كردية محلية موالية، مثل: "أفواج الدفاع الوطني" في العراق قبل الغزو الأمريكي، و"حراس القرى" في تركيا.

وحتى الآن، لا تميل دمشق لتبني مقاربة خاصة لاحتواء "صدوع الجزيرة"، ربما لإدراكها أو يقينها أنها أحد تجليات الصدع السوري، بكل تعقيداته واحتمالاته، وأن الاستجابة العنيفة لن تزيد الأمور إلا تعقيداً، ذلك أن الحلول الممكنة لا بد أن تكون في إطار وحدة الجغرافيا السورية.



المراجع

باللغة العربية

الكتب

1. باروت، جمال. التكون التاريخي الحديث للجزيرة السورية: أسئلة وإشكاليات التحول من البدونة إلى العمران الحضري. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.
2. محفوض، عقيل سعيد. جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2008.
3. سورية وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009.

الدراسات

- محفوض، عقيل سعيد. "خط الصدع؟ في مدارك وسياسات الأزمة السورية". دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2016.

التقارير

1. باروت، جمال. التقرير الوطني الاستشرافي الأول، مشروع سورية 2025. المحور السكاني والمجالي. دمشق: هيئة تخطيط الدولة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2007.
2. مجموعة الأزمات الدولية. الصعود الهش لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي. تقرير الشرق الأوسط رقم 151. بروكسل: المجموعة، 8 أيار/مايو 2014.
3. مجموعة الأزمات الدولية، أكراد سورية: صراع داخل الصراع. تقرير الشرق الأوسط رقم 136. بروكسل: المجموعة، كانون الثاني/يناير 2013.
4. منظمة العفو الدولية. لم يكن لنا مكان آخر نذهب إليه: التهجير القسري وعمليات هدم المنازل في شمال سوريا. لندن: المنظمة، 2015.



الوثائق

- حزب الاتحاد الديمقراطي، مشروع الإدارة الذاتية، موقع الحزب، في:

http://pydrojava.com/?page_id=13

باللغة الإنكليزية

- Joseph, Edward P. and Michael E. O'Hanlon. "The Case for Soft Partition in Iraq",
Brookings institute, Paper No. 12, June 2007.

<https://www.brookings.edu/research/the-case-for-soft-partition-in-iraq/>



عقيل سعيد محفوض

- كاتب سوري، تتركز دراساته واهتماماته العلمية حول الشؤون الإقليمية، المنطقة العربية وتركيا وإيران والأكراد.
- عمل مديراً للتعاون الدولي في وزارة التعليم العالي (2007 – 2009)، وعضواً في الهيئة العلمية لـ المركز السوري لبحوث الرأي العام (2010-2016)، وعضواً في الهيئة العلمية لـ مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط (2013- 2016).
- مدير العلاقات الثقافية في وزارة التعليم العالي، (2013-).
- رئيس قسم الدراسات السياسية في مركز دمشق للأبحاث والدراسات/ مداد. (2015-).
- صدر له
- كتب:
- **جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة،** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008).
- **سورية وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل،** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009).
- **السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية – التغيير،** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).
- **تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية؟** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012). (إلكتروني).
- **تركيا والغرب: "المفاضلة" بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة،** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013).



- الأكراد، اللغة، السياسة: دراسة في البنى اللغوية وسياسات الهوية، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013).

○ دراسات وأبحاث:

- العلاقات السورية – التركية: التحولات والرهانات، (2011)، وسورية وتركيا: "نقطة تحول" أم "رهان تاريخي"؟ (2012)، الحدث السوري: مقارنة "تفكيكية"، (2012). صدرت عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت – الدوحة.

- الخرائط المتوازية: كيف رُسمت الحدود في الشرق الأوسط؟ (دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2016).

- خط الصدع؟ في مدارك وسياسات الأزمة السورية، دراسة، (دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2016).

- دروس الحرب؟ أولويات الأمن الوطني في سورية، دراسة، (دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2016).

○ أوراق بحثية:

- "العرب في تركيا": محور تواصل أم تأزيم؟ (2012). بحث في مؤتمر العرب وتركيا نُشر في كتاب جماعي.

- سياسات إدارة الأزمة السورية: "الإدارة بالأزمة"؟ بحث في كتاب جماعي، (2013).

- الشرق الأوسط بعد 100 عام على الحرب العالمية الأولى: من "المسألة الشرقية" إلى "الدولة الفاشلة"، هل هناك سايكس – بيكو جديد؟ (مؤتمر في بيروت 19-22 شباط/فبراير 2015).